

عمل المنظمة في مجال الطوارئ الصحية

تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

تقرير من المدير العام

١- يُقدّم هذا التقرير ملخصاً للتقدم الذي أحرزته منظمة الصحة العالمية وشركاؤها فيما يتعلق بمختلف المبادرات ذات الهدف الجامع المتمثل في تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وتُعرض فيما يلي الجهود الجارية في هذا المجال، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، بما في ذلك مفاوضات الدول الأعضاء، تحت ثلاثة عناوين مواضيعية رئيسية، وهي: الحوكمة العالمية، والتمويل، والنظم.

تعزيز الحوكمة العالمية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها: القيادة والشمول والمساءلة

الصكوك القانونية الدولية

٢- تقع في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة العالمية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها عمليتان متسقتان تقودهما الدول الأعضاء وتعملان من خلال الأجهزة الرئاسية. وتتمثل أولى هاتين العمليتين في هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه (هيئة التفاوض). وكلفت هيئة التفاوض بتقديم حصيلة عملها إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين في عام ٢٠٢٤ لكي ننظر فيها،^١ وقد قطعت شوطاً كبيراً في عملها، على النحو الملخص في تقريرها المرحلي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين في عام ٢٠٢٣. وعُقد الاجتماع السابع لهيئة التفاوض في الفترة القائمة بين ٦ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ومن ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، وواصل فيه فريق الصياغة التابع لهيئة التفاوض النظر في مقترح النص التفاوضي لاتفاق المنظمة بشأن الجوائح.^٣

١ الوثيقة ج١٠/٧٦.

٢ الوثيقة ج٣٧/٧٦ إضافة ١.

٣ انظر الوثيقة A/INB/7/3.

٣- وفضلاً عن عملية هيئة التفاوض، تشارك الدول الأعضاء في عملية النظر في التعديلات المقترح إدخالها على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، من خلال الفريق العامل المعني بتعديلات اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) (الفريق العامل). وأحيل تقرير لجنة مراجعة التعديلات على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) إلى الفريق العامل في اجتماعه الثاني في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وواصل الفريق العامل النظر في التعديلات المقترحة، واجتمع لإجراء جولته السادسة من المناقشات المكثفة في الفترة القائمة بين ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، وشدد على أهمية النظر بتمعن في التعديلات المقترحة من حيث مزاياها فيما يتعلق بسد الثغرات الحرجة في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، مع مراعاة أهمية مبادئ الإنصاف والسيادة والتضامن. ويُتاح الاطلاع على المعلومات المفصلة وعلى وثائق اجتماعات هيئة التفاوض والفريق العامل على صفحة الموقع الإلكتروني لأجهزة المنظمة الرئاسية المخصصة لكل منهما.^٢

استدامة القيادة السياسية

٤- أنشأ المجلس التنفيذي اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها في دورته الحادية والخمسين بعد المائة في أيار/مايو ٢٠٢٢. وعُقد الاجتماع الثالث للجنة الدائمة في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، وتناول آخر المستجدات المتعلقة بطوارئ الصحة العامة الجارية التي تثير قلقاً دولياً والاستجابة للطوارئ المُصنّفة الحادة والممتدة الجارية، كما تناول تعزيز برنامج المنظمة للطوارئ الصحية والإشراف عليه. وقد تقرر اللجنة الدائمة، استناداً إلى مداولاتها، تقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن تعزيز أداء برنامج المنظمة للطوارئ الصحية والإشراف عليه، وبشأن فعالية الوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها.

٥- وعقد رئيس الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. واعتمدت الجمعية العامة في ذلك الاجتماع إعلاناً سياسياً يقر، في جملة أمور، بضرورة مواصلة تعزيز الزخم السياسي والالتزام بالوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها، بما يتماشى مع عمل هيئة التفاوض وعمل الفريق العامل ويسترشدهما.^٤ وأقر الاجتماع كذلك بضرورة بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بنطاق آليات التمويل الحالية وتنسيقها، بما في ذلك تحديد مصادر التمويل اللازمة لشن استجابة سريعة تتسم بمزيد من الفعالية والإنصاف، وتعهّد قادة العالم بما يلي:

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتعددية الأطراف، والتضامن العالمي، والتنسيق والحوكمة على أعلى المستويات السياسية وفي جميع القطاعات المعنية، مع التصميم على معالجة أوجه الإجحاف وكفالة الوصول إلى التدابير الطبية المضادة، بما في ذلك اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات وغير ذلك من المنتجات الصحية، بشكل مستدام وميسور التكلفة وعادل ومنصف وفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، لضمان إيلاء اهتمام رفيع المستوى لهذا الشأن من خلال الأخذ بنهج متعدد القطاعات للوقاية من الجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والتأهب والتصدي لها، ولاسيما في البلدان النامية.

١ الوثيقة A/WGHR/2/5.

٢ المعلومات والوثائق متاحة على الرابطين <https://apps.who.int/gb/inb/> و <https://apps.who.int/gb/wgih/> على التوالي.

٣ المقرر الإجمالي م ١٥١ (٢) (٢٠٢٢).

٤ القرار ٣/٧٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠٢٣ (<https://www.un.org/ar/ga/78/resolutions.shtml>)، تم الاطلاع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

تعزيز المساواة

٦- يتعلق العديد من المسائل الرئيسية التي حددتها عمليتا هيئة التفاوض والفريق العامل حتى الآن بضرورة تحقيق التوازن بين السيادة وتعزيز المساواة المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٩٤ دولة والدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) البالغ عددها ١٩٦ دولة، من أجل بناء قدرات ونظم فعالة والحفاظ عليها، للوقاية من الطوارئ الصحية العامة والتأهب لها والكشف عنها والاستجابة لها، واحتراماً وامتناناً للقواعد واللوائح الدولية.

٧- وفي هذا الصدد وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أعلن المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، عن استهلال المرحلة التجريبية الأولى من الاستعراض الشامل للصحة والتأهب من خلال آلية طوعية وشفافة لاستعراض النظراء تخضع لقيادة الدول الأعضاء وتتيح إجراء حوار حكومي دولي رفيع المستوى ومتعدد القطاعات بانتظام في الدول الأعضاء، بشأن قدراتها الوطنية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وتتاح الآن أمام الدول الأعضاء الخمس (جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والبرتغال وسيراليون وتايلند) التي استكملت تجريب مرحلة الاستعراض الوطني من الاستعراض الشامل للصحة والتأهب، فرصة المشاركة على أساس طوعي في المرحلة النهائية من دورة الاستعراض، وهي المرحلة العالمية من استعراض النظراء - إما بوصفها الدولة العضو الخاضعة للاستعراض أو أحد أعضاء فريق استعراض النظراء التابع للدول الأعضاء.

٨- وسيُمكن تجريب المرحلة العالمية من استعراض النظراء الدول الأعضاء الخمس من اختتام دوراتها التجريبية للاستعراض الشامل للصحة والتأهب. كما سيتيح الفرصة الأولى أمام جميع الدول الأعضاء لتتري عملياً كيف تعمل مراحل الاستعراض معاً لإضافة القيمة إلى هيكل الصحة العالمي الحالي. وسوف تُوثق الدروس المستفادة من التجريب الأول للمرحلة العالمية لاستعراض النظراء وتبادلها مع جميع الدول الأعضاء، وستكون حاسمة الأهمية لإثراء المناقشات في إطار عمليتي هيئة التفاوض والفريق العامل.

التمويل المستدام والمنسق والابتكاري للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

صندوق مكافحة الجوائح: التمويل المُحفَّز لتحوّل القدرات الوطنية الخاصة بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

٩- أصدر صندوق مكافحة الجوائح، بعد إنشائه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، دعوته الأولى إلى تقديم الاقتراحات في ٣ آذار/مارس ٢٠٢٣. وعقدت المنظمة سلسلة من الندوات الإلكترونية بالتعاون مع البنك الدولي، واليونسف، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتحالف غافي للقاحات، بدأت في آذار/مارس ٢٠٢٣، من أجل تحديد الأدوات التي يمكن للبلدان أن تستخدمها والنهج التي يمكن أن تتبناها في إعداد اقتراحات لصندوق مكافحة الجوائح في إطار الخطط الوطنية الأوسع نطاقاً بشأن تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، كما قدّمت المنظمة دعماً واسعاً إلى البلدان التي رغبت في إعداد الاقتراحات.

١٠- وفي ختام الدعوة الأولى إلى تقديم الاقتراحات في أيار/مايو ٢٠٢٣، تلقى صندوق مكافحة الجوائح ١٧٩ طلباً من ١٣٣ دولة بلغ إجمالي التمويل المطلوب فيها ٢,٦ مليار دولار أمريكي. وتولى الفريق

الاستشاري التقني المستقل المعني بصندوق مكافحة الجوائح مراجعة الاقتراحات من الناحية التقنية، قياساً على المعايير التي وضعها مجلس الإدارة، و"أوصى" الفريق أو "أوصى بشدة" بتنفيذ اقتراحات بلغت قيمتها الإجمالية ١,١ مليار دولار أمريكي. واجتمع مجلس إدارة صندوق مكافحة الجوائح في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٣ لاتخاذ قرار التخصيص بناءً على التوصيات التقنية المقدمة من الفريق الاستشاري التقني المستقل. واختار مجلس الإدارة ١٩ اقتراحاً يُخصّص لها تمويل إجمالي بقيمة ٣٣٨ مليون دولار أمريكي، ويستفيد منها ٣٧ بلداً، ينتمي أكثر من ٧٥٪ منها إلى البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط؛ وتُعد المنظمة الكيان المُنفذ لخمسة عشر اقتراحاً من الاقتراحات التسعة عشر المختارة.

١١- وسيطلق مجلس إدارة صندوق مكافحة الجوائح دعوة ثانية إلى تقديم الاقتراحات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، استناداً إلى الدروس المستفادة من الدعوة الأولى.

توسيع نطاق تمويل الاحتياجات المفاجئة لإنقاذ الأرواح أثناء الطوارئ الصحية

١٢- تواصل المنظمة العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ولاسيما البنك الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشتركة المعنية بالتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين، من أجل المُضي قدماً بالمناقشات بشأن عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى نهج متفق عليه لتسريع آليات تمويل الاستجابة القائمة وتنسيقها، من أجل تعظيم الأثر؛ واستراتيجيات الوصول إلى مصادر التمويل الإضافية وتوجيهها والآليات الجديدة لتكميل التمويل الحالي.

تحديد مواطن الضعف الصحي والاجتماعي والاقتصادي المتعلقة بالجوائح والحد منها

١٣- تعمل المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار في إطار فرقة العمل المشتركة للتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين، على وضع إطار لمواطن الضعف الاقتصادي ومخاطر الجوائح. ويتمثل الهدف من ذلك في تحسين فهمنا لمواطن الضعف والمخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية الكلية والمتعلقة بالجوائح على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية والحد من أثرها. وسيساعد الإطار على ما يلي: تحديد مواطن الضعف والمخاطر في المجالات الثلاثة (الصحية والاجتماعية والاقتصادية)؛ وإرشاد الحوار؛ وتوجيه عملية صنع القرار بشأن تدابير الوقاية والتأهب والاستجابة والاستثمارات؛ وتعزيز التعاون بين وزارات المالية والصحة. وسيوفّر الإطار قيمة مضافة فريدة من خلال جمع البيانات المتعلقة بمواطن الضعف في التأهب والاستجابة للجوائح على نطاق المجالات الثلاثة، لإتاحة فهم واسع لمواطن الضعف ودعم الحصول على صورة أكمل لتقييم المفاضلات بين مختلف السياسات والاستثمارات.

تعزيز النظم: تحقيق إمكانات العالم عن طريق التعاون والتنسيق وتعزيز القدرات

١٤- وفقاً لما جاء في التقرير المتعلق باستجابة المنظمة للطوارئ الصحية الكبرى الجارية، المُقدّم إلى اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها في اجتماعها الثالث في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣،^١ يتزايد تواتر الطوارئ الصحية وحجمها ومدى تعقيدها عاماً بعد عام نتيجة لعوامل متفاعلة يعزّز بعضها البعض، تشمل تزايد النزاع الجيوسياسي، ونقص الغذاء والسلع الأساسية، وتفاقم التدهور الإيكولوجي وتغيّر المناخ، وضعف النظم الصحية، واتساع أوجه عدم المساواة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ونشأة الأمراض المعدية التي قد تتحوّل إلى أوبئة وعودتها إلى ظهور. وتشير البيانات التي اتضحت في العقد الماضي

١ الوثيقة EB/SCHPPR/3/3.

إلى أن هذه الاتجاهات تتفاعل على نحو متزايد وبطرق معقدة ولا يمكن التنبؤ بها، لتسهم في حدوث الطوارئ الصحية. وسوف يتوقف إيجاد الحلول المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة على إعطاء وزن أكبر للتدابير الاستباقية في مجالات الوقاية والاستعداد وبناء القدرة على الصمود، في الوقت نفسه الذي تجري فيه الاستجابة بسرعة وفعالية للطوارئ الصحية الجارية.

١٥- وللاستجابة بفعالية للحجم المتزايد باستمرار للطوارئ الصحية، ولاسيما في السياقات الهشة والمتضررة من النزاع والضعيفة، يجب على البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين بالطوارئ الصحية التركيز على تعزيز خمسة عناصر أساسية للطوارئ الصحية، وهي:

- التعاون في مجال الترصد؛
- حماية المجتمع المحلي؛
- الرعاية الصحية المأمونة القابلة للتوسع؛
- إتاحة التدابير الطبية المضادة؛
- التنسيق في الطوارئ الصحية.

١٦- وسيطلب الدعم الفعال لتعزيز القدرات الوطنية على نطاق العناصر الخمسة زيادة التعاون بين الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة. وقد تطوّر المشهد الصحي العالمي وتتنوّع على مدى العقود القليلة الماضية، ولاسيما منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتضافرت الأدوار الناشئة للشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص والجهات المانحة الخيرية والمؤسسات المتعددة الأطراف مع زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في المبادرات الصحية العالمية لإقامة شبكة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى الرغم من أن هذا التنوع قد يشكل مصدراً للقوة، فإن زيادة التعقيد تزيد من مخاطر التجزؤ والازدواجية والمنافسة.

١٧- وتواصل المنظمة إيجاد سبل جديدة للربط والتنسيق بين الشركاء للاستفادة من مواطن القوة الجماعية في مجال التأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والاستجابة لها، مع إيلاء عناية خاصة لدعم السياقات الهشة والمتضررة من النزاع والضعيفة. ويعني ذلك على المستوى الوطني العمل بمزيد من الفعالية مع الحكومات وعلى نطاق أوسع على صعيد المجتمعات للوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب لها والكشف عنها والاستجابة لها. ويعني ذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي تعزيز الدعم المُقدّم للوقاية والتأهب وتبسيط وتعزيز آليات الكشف والاستجابة القائمة على الثقة والتعاون والتضامن والمساءلة بين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة في مجال الصحة العالمية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والمعاهد الإقليمية للصحة العامة والمنظمات الدولية.

العمل الجاري لتعزيز القدرات الأساسية للنظم من أجل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية

١٨- تواصل المنظمة العمل مع الشركاء لتقديم دعم مكثف إلى الجهود الوطنية الرامية إلى صياغة خطط استثمار مفصلة من أجل تعزيز القدرات على نطاق هذه العناصر الخمسة، بالاستناد إلى تقييمات شاملة ودينامية للقدرات والمخاطر ومواطن الضعف القائمة، فضلاً عن فهم الموارد التقنية والمالية المتاحة. وعقدت الأمانة أيضاً جلسات مشاورات للدول الأعضاء بشأن كل عنصر من العناصر الخمسة في الفترة القائمة بين شهري آذار/ مارس وأيار/ مايو ٢٠٢٣.

١٩- ويواصل مركز تحليل المعلومات عن الجوائح والأوبئة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء بشأن المبادرات الحاسمة الأهمية مثل الشبكة الدولية لترصد مسببات الأمراض، ومواصلة نشر المعلومات المفتوحة المصدر عن الأوبئة، والاستراتيجيات العالمية لتعزيز خدمات مختبرات الصحة العامة والترصد الجينومي.

٢٠- وفي مجال حماية المجتمعات المحلية، تعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على إدارة أوبئة المعلومات من خلال ما يلي: شبكة المنظمة للمعلومات عن الأوبئة؛ وشراكة الخدمة الجماعية للمشاركة المجتمعية، مع اليونسيف والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومبادرة المنظمة بشأن الثقة والتأهب للجوائح؛ والعمل على قياس مدى فعالية وتأثير تدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية أثناء الطوارئ الصحية.

٢١- وتستمر الأنشطة الحاسمة الأهمية مع الدول الأعضاء والشركاء في تعزيز الرعاية السريرية المأمونة والقبالة للتوسع أثناء الطوارئ. وتشمل هذه الجهود ما يلي: شبكة التقييم السريري للأمراض الناشئة والاستجابة لها؛ ومبادرة المنظمة لإتاحة الأكسجين؛ والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية للرعاية السريرية، والوقاية من العدوى ومكافحتها، ومعدات الحماية الشخصية، والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة في الطوارئ؛ وتنسيق مجموعة الصحة مع أكثر من ٣٠ مجموعة ناشطة و ٩٠٠ شريك قطري.

٢٢- وعملت الأمانة عن كثب مع الدول الأعضاء والشركاء لمواصلة الجهود الرامية إلى ضمان الإتاحة المنصفة والملائمة التوقيت للتدابير الطبية المضادة، بما في ذلك: العمل المتواصل على مخطط المنظمة الأولي للبحث والتطوير من أجل العمل على الوقاية من الأوبئة؛ وإنشاء شبكة مؤقتة لشبكات التدابير الطبية المضادة بالتشاور الوثيق مع مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها وفرقة عمل الأمم المتحدة لتعزيز سلاسل الإمداد في سياق كوفيد-١٩، ومركز الإمدادات اللوجستية للمنظمة في دبي، ومركز نقل تكنولوجيا الرنا المرسال، والإطار الخاص بالتأهب للأنفلونزا الجائحة، والمبادرة التجريبية لنظام مجمع المنظمة البيولوجي.

٢٣- وفي مجال التنسيق في الطوارئ الصحية، تعكف الأمانة على بناء منصة معززة لتعاون الدول الأعضاء والشركاء في فريق الاستجابة للطوارئ الصحية العالمية، بما في ذلك الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها، وأفرقة الطوارئ الطبية، ومجموعة الصحة العالمية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والجمعية الدولية للمعاهد الوطنية للصحة العامة وغيرها من الشركاء في القوى العاملة في الطوارئ الصحية. وتواصل الأمانة العمل مع الدول الأعضاء على وضع خطط العمل الوطنية للأمن الصحي بالاستناد إلى تقييمات اللوائح الصحية الدولية، والأدوات الاستراتيجية لتقدير المخاطر، والإطار الاستراتيجي للاستعداد التشغيلي والحد من مخاطر الكوارث. كما تواصل الأمانة العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز شبكة مراكز عمليات الطوارئ الصحية العامة استجابةً للأحداث الحادة، باستخدام إطار المنظمة للاستجابة للطوارئ والصندوق الاحتياطي للطوارئ.

تكييف القدرات الأساسية للنظم ومواءمتها لتتلاءم مع التهديدات والسياسات المحددة لإدارة جميع الأخطار

٢٤- تعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على تكييف "العناصر الخمسة" وتطبيقها من أجل التصدي للمخاطر المحددة والمتطورة. ومن أجل تحسين الوقاية والتأهب للجوائح والأمراض الحيوانية المصدر الناشئة، تقوم مبادرة التأهب للتهديدات الناشئة والقدرة على الصمود أمامها، بوضع إرشادات محدثة تركز مبدئياً على تعزيز التأهب للممرضات التي تصيب الجهاز التنفسي. كما يجري تحديث الاستراتيجيات والخطط التي تركز على

الأمراض التي قد تتحوّل إلى أوبئة مثل الحمى الصفراء والكوليرا والتهاب السحايا وحالات الحمى النزفية الفيروسيّة، بما في ذلك مرض فيروس الإيبولا. وللتخفيف من الآثار الصحية للأحداث المتعلقة بالأزمات والمناخ، تواصل الأمانة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء من خلال إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، ومع الشركاء في المجال الإنساني لتمكين الجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الصحية على الصمود، ودمج الاستجابة الفورية للأزمات في العمل الطويل الأجل على تعزيز قدرة المجتمعات والنظم الصحية على الصمود.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٥- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير. والمجلس مدعو أيضاً أن يقدم أثناء مناقشاته التعليقات والتوجيهات بشأن الأسئلة الواردة أدناه.

- كيف يمكن للأمانة أن تواصل دعم الدول الأعضاء في العمل المتواصل مع الفريق العامل وهيئة التفاوض، بما في ذلك من حيث الجهود المبذولة لتيسير تحقّق أوجه التآزر والتكامل بين هاتين العمليتين؟
- كيف يمكن للأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة على تحسين الاتّساق بين جميع المبادرات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها؟

= = =